

شبه توافق على تسمية الحريري رئيسا لحكومة لبنان الجديدة

لبنان لحكومة تكنوقراط دون أي مقابل سياسي، وتضيف المصادر أن موقف طهران يقابله موقف خارجي يشجع على قيام حكومة اختصاصيين تتولى انتشال البلد من أزمته الاقتصادية والمعيشية. وتلفت المصادر إلى أن ما تسرّب من الخارج يدفع باتجاهيين: الأول بأن يتولى الحريري شخصيا رئاسة حكومة تكنوقراط نظرا إلى ما يتمتع به من علاقات ستساعد في الحصول على المساعدات المالية، لاسيما تلك المرتبطة بمؤتمر سيدر. والثاني لا يرى ضرورة ملزمة لبقاء الحريري، وأن يكون رئيس الحكومة من الاختصاصيين بحيث تخلو الحكومة من أي حسابات سياسية.

ويلاحظ المراقبون تحرك الحريري وفق هامش مريح. وتدسنتج بعض المصادر البرلمانية أن الحريري يستفيد من الضغط الذي يمارسه الشارع وهو يستند على حراك الناس في السعي لحمل حزب الله والنيار العوني على تقديم تنازلات للإفراج بأسرع وقت عن الصفقة الحكومية الجديدة. وترى المصادر أن استقالة الحكومة ووزراء القوات اللبنانية قبل ذلك حرّز فريق الحريري ججعب جنبلاط من السهام التي يطلقها الحراك الشعبي، وأن غضب الناس ضد كل الطبقة السياسية في لبنان لا يمنح روحية تلك الاحتجاجات لإدراك هوية القوى التي تقف هذه الأيام ضد أي حل يشكل صدمة إيجابية كبرى في البلد.

ورجحت معلومات أن يتم لقاء مباشر بين الحريري وحزب الله للتداول في أمر الصفقة الحكومية. وتشرف المعلومات أن الحزب يذهب إلى القبول بالحريري على رأس الحكومة المقبلة، وأن بعض السيناريوهات ترجح قبول الحزب بحكومة تكنو سياسية من 22 وزيرا لا تضمّ صقورا من الأحزاب، مثل جبران باسيل وعلي حسن خليل وأكرم شهيب وغيرهم، ويتمثل فيها المجتمع المدني بوزراء من الحزبين المسيحية والسنية، ومجموعة من الاختصاصيين الحزبيين أو المغربيين من المرجحيات السياسية.

الكثيف للقاعدة الشعبية للأحزاب السياسية، ما يؤشر إلى إمكانية التخفيف من حجم اندفاعه وشمولية الحراك في حال توصلت القوى السياسية إلى تسوية مقنعة بشأن شكل الحكومة وهوية رئيسها وطبيعة عملها ونوعية أعضائها. وعلى الرغم من تضارب المعلومات حول مضمون مداوات اجتماع الحريري مع وزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، الذي سبق بساعات لقاء بعدا، إلا أن ما تسرّب ما زال يكشف عن وجود فجوة كبرى بين ما يطالب به الحريري مدعوما من زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وزعيم حزب القوات اللبنانية سمير ججع بتشكيل حكومة تكنوقراط. وما يتمسك به باسيل مدعوما من قوى "8 آذار" بزعامة حزب الله من رفض حكومة تخلو من السياسة والسياسيين.



نبيه بري
مصر كل الإصرار على
تسمية سعد الحريري
لرئاسة الحكومة

ويرى محللون أن ما يحمله باسيل يمثل رأي حزب الله الذي، وإن يعترف بالطابع المطالب للحرارة، فإنه يرى أيضا أن هناك محاولة خارجية للانقلاب على المشهد العام الذي تمكن الحزب من الإسكاف بفاتحيه.

ويضيف هؤلاء أن حزب الله ما زال يدافع عن خيار تشكيل حكومة سياسية مطعمة باختصاصيين يخضعون لقرار التيارات السياسية بهدف توفير غطاء سياسي كامل يمثل لبنان ضد أي محاولات خارجية للنيل من شرعية "المقاومة". واستبعدت مصادر سياسية لبنانية مقربة من الحريري قبوله تشكيل الحكومة إذا بقي جبران باسيل وزيرا فيها. وترى مصادر دبلوماسية في بيروت أن إيران غير عازمة على "تسليم" ملف

بيروت - غادر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مربع الصمت الذي التزمه منذ بدء الحراك الشعبي في 17 أكتوبر الماضي، ليعلم تمسكه بإعادة ترشيح زعيم تيار المستقبل سعد الحريري لرئاسة وزراء لبنان.

وقال بري، "مصر كل الإصرار على تسمية سعد الحريري لرئاسة الحكومة، لأنه مع مصلحة لبنان وأنا مع مصلحة لبنان". وجاءت تصريحات بري بعد ساعات قليلة من اجتماع عقد في القصر عون ورئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري، وسط أنباء على أن الأجواء كانت إيجابية بينهما، وتم البحث في مسألة التاليف وشكل الحكومة المقبلة. وقال الحريري للصحفيين عقب اللقاء الذي يعد الأول منذ تسليم نص استقالته لعون، "ستتابع المشاورات مع باقي الأصدقاء، ولا أريد أن أتحدث كثيرا لكن فقط أريد القول شكرا"، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن ما إذا كان رئيس الجمهورية أعلمه برغبته في تولي مجددا رئاسة الحكومة.

ويقول مراقبون إن الأجواء التي ترشح من لبنان تشي بان هناك توجهها نحو تكليف الحريري برئاسة الوزراء، لأن باقي الخيارات تبدو فرص نجاحها ضعيفة، ويلفت هؤلاء إلى أن لقاء بعدا وما تلاه من تصريحات لبري قد تعكس أيضا موقف حزب الله من هذا التكليف، لكن ذلك لا يعني أنه تم الإفراج عن التاليف خاصة وأن العقدة الأساسية لم يتم حلحلتها وهي طبيعة هذه الحكومة. ويشير المراقبون إلى أن الطرف الحالي يختلف عن الطرف الذي جاء بالتسوية السياسية في العام 2016، حينما كان حزب الله يماطل في إعطاء موافقته على الحريري رئيسا للحكومة. وفيما يستمر الحراك الشعبي وفق ديناميته الخاصة الراضة لكل الطبقة السياسية، وفيما تتبدل وسائل الاحتجاج وتتوسع لتطال أهدافا طالما كانت ترمز إلى ظواهر الهدر والتسبب المالي والفساد، فإن بعض المصادر تدعو إلى عدم التقليل من شأن الحضور

حكومة أردنية خالية من رموز الحرس القديم

الرزاز يقتنص الفرصة الأخيرة بطاقم أكثر انسجاما



تعديل كل أربعة أشهر

التعديلات المتتالية التي كانت تتم بمعدل تعديل في كل أربعة أشهر. ويشير المتابعون إلى أن هذا التعديل سيكون الفرصة الأخيرة للرزاز، الذي تراجع شعبيته بشكل واضح في الأشهر الماضية جراء تعمق الأزمة الاقتصادية، وإن كان ما يزال جزء مهم يعتبر أنه قادر على إحداث رجة إيجابية، خاصة بعد عرض الخطة الإصلاحية لتحفيز النمو الاقتصادي.

11
وزيرا جديدا في حكومة عمر الرزاز
على أمل أن يحدثوا رجة إيجابية
على مستوى الأداء

وعلى خلاف الحكومات السابقة استقدم الرزاز ستة وزراء جدد لم يسبق لهم أن تولوا حقائب وزارية، المفتي السابق للملكة محمد الخلايلة الذي بات يشغل حقيبة الأوقاف، وتم منح حقيبة الإعلام لأنجد العضايلة الذي كان سفيرا للأردن في تركيا ثم روسيا، ومنحت وزارة الثقافة لباسم الطويبي رئيس مجلس إدارة التلفزيون الأردني وعميد معهد الإعلام، وتولّى حقيبة الشباب فارس بريزات الذي كان رئيس مركز نماء للدراسات، ومنحت وزارة التخطيط والتعاون الدولي لسامي الرضي الذي كان يشغل خطة مدير مدينة الحسن العلمية.

وفي المقابل أبقى الرزاز على الحقب السياسية دون تغيير، رغم أن هناك مطالبات عدة بإقالة وزير الداخلية سلامة حماد جراء تعاطيه الخشن مع إضراب المعلمين قبل أسابيع، ومن تخفيف حصة المرة بمغادرة جماعة غنيمات التي كانت تتولى حقيبة الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة.

وخلت التعديلات الجديدة من أي أبعاد سياسية، وسط توقعات بالاستمرار في ذات النهج مع بعض التعديلات من حيث التعاطي مع الأزمة الاقتصادية.

وطلب الرزاز، الإثنين الماضي، من أعضاء فريقه الوزاري تقديم استقالاتهم تمهيدا لإجراء التعديل على حكومتهم، مشيرا إلى أن التعديل يأتي استحقاقا لمتطلبات المرحلة المقبلة.

وتشكلت حكومة الرزاز في يونيو 2018 بعد استقالة حكومة هاني الملقى، في 4 يونيو 2018 على خلفية احتجاجات غير مسبوقه على مشروع قانون الضريبة على الدخل.

وأجرى الرزاز التعديل الأول على طاقمه الوزاري في 11 أكتوبر، الذي شمل 10 وزراء، وتضمن دمج ست وزارات، وقام بالتعديل الثاني في 22 يناير الماضي، الذي طال 4 حقائب بينها السياحة والتربية بعد استقالة الوزيرين، على خلفية كارثة البحر الميت التي أودت بحياة 22 شخصا، غالبيتهم تلاميذ، بعد أن جرفتهم سيول سببتها أمطار غزيرة، في نوفمبر 2018، وتم التعديل الثالث في 9 مايو 2019، ليطل

7 وزراء.

التعديل الرابع للحكومة الأردنية رغم خلوه من أي لمسات سياسية، بيد أنه يرجح أن يخلق جوا أكثر انسجاما بين الفريقين الوزاري، خاصة وأن البلاد مقبلة على تحديات اقتصادية من قبيل الجولة الجديدة من التفاوض مع صندوق النقد الدولي، واستكمال موازنة العام 2020.

عمان - وافق العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الخميس، على تعديل جديد في حكومة رئيس الوزراء عمر الرزاز، تشمل 11 حقيبة وزارية، وفصل 6 وزارات عن بعضها البعض لثبات فشل تجربة دمجه التي جرت في التعديل قبل السابق.

وجاء التعديل الموسع والرابع لحكومة الرزاز قبل ثلاثة أيام من موعد انعقاد الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة (غرفتي النواب والإعيان)، وسط توقعات أن تشهد العلاقة بين النواب والحكومة المزيد من المحاسكات في الفترة المقبلة، خاصة مع اقتراب موعد رحيل المجلس الحالي الذي لم يعد يفصل عنه سوى عام فقط.

وتعد مغادرة نائب رئيس الوزراء رجاوي المعشر، القادم من الديوان الملكي والذي يعد أحد صقور ما يطلق عليه "الحرس القديم"، أبرز مظاهر هذا التغيير الحكومي، وسط اعتقاد بأن حضور المحافظين داخل الحكومة الجديدة سيكون أقل أثرا عن السابق، خاصة في علاقة بالبعد الاقتصادي، حيث كان المعشر المشرف الرئيسي على هذا الملف وأساسا في علاقة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ومن الواضح أن مستشار الملك السابق ووزير التخطيط، محمد العسوس، سيتولى إدارة الملف الاقتصادي، خلفا للمعشر، بعد أن تم نقله لوزارة المالية. وانعكس غياب الانسجام بين الرزاز والمعشر بشكل واضح على أداء مجلس الوزراء الذي تأثر بمحاولات كل منهما فرض سلطة قراره.

ويلتقي الرزاز مع العسوس في ان الخيارات الضريبية لا يمكن أن يعالج الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد.

وسبق أن صرح وزير المالية الجديدة، خلال توليه حقيبة التخطيط والتعاون الدولي، بأن معالجة آثار الأزمات الإقليمية التي انعكست سلبا على الاقتصاد الأردني لا يمكن حلها ضريبيا على حساب المواطن، مؤكدا أنه "لا بد من تحفيز الاقتصاد على النمو وخلق فرص العمل لمواجهة هذه التحديات".

وقال العسوس، خلال مشاركته في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي التي عقدت بواشنطن في أكتوبر الماضي، "السييل الأمثل للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي هو خلق فرص عمل للشباب، حيث أن الأردن قد حافظ على معدلات نمو وصلت إلى 2 بالمئة، رغم الأزمات والتحديات التي واجهها خلال العقد الماضي نتيجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة".

وطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بضرورة التركيز على النمو وخلق فرص العمل والابتعاد عن فرض الحلول الضريبية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الناشئة بالأساس عن تباطؤ الاقتصاد.

ويقول متابعون للشأن الأردني إن الرزاز يراهن على التشكيل الجديد لإحداث انسجام لطلما غاب عنه، رغم

عبدالله الثاني الخميس، على تعديل جديد في حكومة رئيس الوزراء عمر الرزاز، تشمل 11 حقيبة وزارية، وفصل 6 وزارات عن بعضها البعض لثبات فشل تجربة دمجه التي جرت في التعديل قبل السابق.

وجاء التعديل الموسع والرابع لحكومة الرزاز قبل ثلاثة أيام من موعد انعقاد الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة (غرفتي النواب والإعيان)، وسط توقعات أن تشهد العلاقة بين النواب والحكومة المزيد من المحاسكات في الفترة المقبلة، خاصة مع اقتراب موعد رحيل المجلس الحالي الذي لم يعد يفصل عنه سوى عام فقط.

وتعد مغادرة نائب رئيس الوزراء رجاوي المعشر، القادم من الديوان الملكي والذي يعد أحد صقور ما يطلق عليه "الحرس القديم"، أبرز مظاهر هذا التغيير الحكومي، وسط اعتقاد بأن حضور المحافظين داخل الحكومة الجديدة سيكون أقل أثرا عن السابق، خاصة في علاقة بالبعد الاقتصادي، حيث كان المعشر المشرف الرئيسي على هذا الملف وأساسا في علاقة بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ومن الواضح أن مستشار الملك السابق ووزير التخطيط، محمد العسوس، سيتولى إدارة الملف الاقتصادي، خلفا للمعشر، بعد أن تم نقله لوزارة المالية. وانعكس غياب الانسجام بين الرزاز والمعشر بشكل واضح على أداء مجلس الوزراء الذي تأثر بمحاولات كل منهما فرض سلطة قراره.

ويلتقي الرزاز مع العسوس في ان الخيارات الضريبية لا يمكن أن يعالج الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد.

وسبق أن صرح وزير المالية الجديدة، خلال توليه حقيبة التخطيط والتعاون الدولي، بأن معالجة آثار الأزمات الإقليمية التي انعكست سلبا على الاقتصاد الأردني لا يمكن حلها ضريبيا على حساب المواطن، مؤكدا أنه "لا بد من تحفيز الاقتصاد على النمو وخلق فرص العمل لمواجهة هذه التحديات".

وقال العسوس، خلال مشاركته في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي التي عقدت بواشنطن في أكتوبر الماضي، "السييل الأمثل للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي هو خلق فرص عمل للشباب، حيث أن الأردن قد حافظ على معدلات نمو وصلت إلى 2 بالمئة، رغم الأزمات والتحديات التي واجهها خلال العقد الماضي نتيجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة".

وطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بضرورة التركيز على النمو وخلق فرص العمل والابتعاد عن فرض الحلول الضريبية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الناشئة بالأساس عن تباطؤ الاقتصاد.

ويقول متابعون للشأن الأردني إن الرزاز يراهن على التشكيل الجديد لإحداث انسجام لطلما غاب عنه، رغم

فرض الالتزام بجدول زمني محدد أول اختبار لواشنطن في أزمة سد النهضة

الضغوط الدولية على إثيوبيا وتحميلها مسؤولية إيجاد مخرج مناسب في عملية ترميز صيغة توافقية حول آلية تشغيل سد النهضة قبل نهاية العام الجاري.

وارتاحت دوائر سياسية في القاهرة لما آلت إليه اجتماعات واشنطن، حيث حققت أحد أهم أهدافها في عنصر الوقت، وتدويل القضية عقب دخول واشنطن. وأشار الصحافي الإثيوبي، دويت كيبادي، إلى أن الاتفاق لا يخلو من إيجابيات أيضا بالنسبة إلى أديس أبابا، لأنه أكد على مساعيها السلمية في التنمية دون إضرار بدولتي المصب، مصر والسودان. وأضاف لـ"العرب"، عبر الهاتف من إثيوبيا، أن "التحدي الحقيقي الآن يتمحور في نتائج الاجتماعات الأربعة قبل منتصف يناير، والتي تحتاج إلى الكثير من الجهد لأجل الحصول على تنازلات من مصر وإثيوبيا في موقفهما".

وبفضل مراقبون التعمال بحذر مع نتائج جولة واشنطن، فلا تزال هناك جولات أخرى سوف تكشف لأي مدى يمكن تحقيق اختراق في الأزمة، وهذا يتوقف على طريقة إدارة كل طرف للمحادثات.

رفضت الثانية إشراك طرف آخر (رابع) في المفاوضات، ورات أن القضية وطنية وتمس السيادة ولا حاجة إلى تدخل أي طرف خارجي.

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية، حمدي عبدالرحمن، لـ"العرب"، إن وجود الإدارة الأميركية في مفاوضات السد يمنح دفقة قوية للمرحلة المقبلة من المفاوضات ويجعلها أكثر جدية.

وظهرت واشنطن كطرف رابع بشكل عملي في أزمة سد النهضة، حيث تستضيف اجتماعين فنيين من الاجتماعات الأربعة، وتشارك بصفة مراقب في جميعها، وبذلك تطلع على تطورات الملف عن كثب، ما يعني أنها ستكون مدركة لحجم الخلاف وشكل التفاوض عند إشراكها بشكل رسمي كوسيط مع البنك الدولي، إذا جرى تفعيل المادة العاشرة من اتفاق إعلان المبادئ.

وأوضح عبدالرحمن لـ"العرب"، أن محتوى البيان المشترك يدعو إلى التفاوض ويشي بانفراجة. وقد تمثل مسألة التوافق على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بحلول 15 يناير المقبل، مخاضا يزيد من

محمود زكي

القاهرة - غادرت أزمة سد النهضة ظاهريا مربع الجمود، وتمخض اجتماع واشنطن بين مصر وإثيوبيا والسودان، بحضور الولايات المتحدة والبنك الدولي، عن وضع جدول زمني محدد للتسوية الفنية، لكن لا أحد يقطع بان هناك انتصارا لأي من القاهرة أو أديس أبابا.

وخرج البيان الختامي للاجتماع مساء الأربعاء بصياغة توافقية، وتمكنت واشنطن من وضع بصمتها السياسية عندما فرضت جدولاً زمنياً واضحا للتفاوض ووضعت آلية للعمل بها لاحقا، وهي بادرة جديدة كسرت شكوى مصر المستمرة من الدوران في حلقة مفرغة من المباحث دون الوصول إلى نتيجة محددة في وقت معين.

وقالت القاهرة، الخميس، إن اجتماعات واشنطن "أسفرت عن نتائج موفقة وإيجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات".

وأكد البيان المشترك بين وزراء خارجية الدول الثلاث، عقد أربعة اجتماعات على مستوى وزراء المياه، تستضيف واشنطن اثنين منها، وحضور الولايات المتحدة والبنك الدولي تلك الاجتماعات كمراقبين، وتفعيل المادة العاشرة من اتفاق مارس عام 2015 المعنية بإشراك طرف رابع في المفاوضات، حال عدم الوصول إلى اتفاق نهائي قبل 15 يناير المقبل.

تعكس هذه النقاط سريان رؤية جديدة لملف سد النهضة المتنازم منذ ثمانية أعوام، لأنها المرة الأولى التي يتم فيها وضع جدول زمني إلزامي تتوافق عليه حكومات الدول الثلاث.

وتقطع هذه الحصيلة الطريق على الخلاف الأساسي بين مصر وإثيوبيا، فالأولى تتهم الثانية بالمماطلة في المفاوضات وفرض سياسة الأمر الواقع في قضية بناء وتشغيل السد، بينما



إبتسامات لا تصل العيون